

مقدمة

تلح الولايات المتحدة وبريطانيا منذ بداية ديسمبر ٢٠٠٦ على أن التدخل العسكى الأمريكى البريطانى فى دارفور هو الحل النهائى مادامت الحكومة السودانية ترفض نشر القوات الدولية فى دارفور فى الوقت الذى تشتد فيه المذابح وانتهاكات حقوق الإنسان بما يظهر للمراقب أن التدخل العسكى يهدف إلى وقف هذه المذابح. وإذا كان الوضع الإنسانى فى دارفور بالغ السوء فهذه فرضية لا علاقة لها بالتدخل الأجنبى فى السودان. وبسبب التباس العلاقة بين الإثنين فأن المواقف العربية والإفريقية قد تباينت إزاء هذه النقطة.

ومن الواضح أن مشكلة دارفور كانت قائمة منذ مدة، ولكن الحكومة السودانية لم تكن فى وضع يسمح لها بمعالجتها بالطريقة المناسبة، ويبدو أنها كانت صراعاً داخلياً وجدت الحكومة فى السكوت أو المساندة لبعض أطرافه حلاً سعيداً، ولكن هذا الحل كرس أوضاعاً أدت إلى ظهور المشكلة على النحو الذى ظهرت به فيما بعد.

ويمكن القول إجمالاً أن المشكلة قد تطورت بشكل سريع، وبدرجة من السرعة أكبر من معدل التطور السابق لها، بل إن هذه السرعة بدت لمعظم المراقبين مفتعلة، وأعطت انطباعاً لا يخطئه المراقب العادى بأن الولايات المتحدة قد تنبعت إلى هذه المشكلة فجأة ووضعتها على جدول أعمال اهتماماتها، فأصبحت جزءاً من الحركة الدبلوماسية الدولية، مثلما أصبحت جزءاً من السياسات الداخلية الأمريكية. وفى نفس الوقت، فإن السودان قد أصر على أن القضية قضية داخلية، وأنها فى أفضل الأحوال يمكن أن تكون قضية إقليمية على المستوى الإفريقى، وفى إطار الاتحاد الإفريقى على أساس أن مثل هذه القضايا يجب أن تحل أولاً على المستوى الإقليمى قبل أن تحال إلى مجلس الأمن.

فقد بدأ التمرد في دارفور يظهر بشكل مفاجئ على الساحة الدولية متزامناً مع تطور محادثات السلام بين الحكومة السودانية ومتمردى جنوب السودان، وبدأت حركات التمرد في دارفور تفتح لها مكاتب في العواصم الأوروبية، وتواكب ذلك مع نبذة الاتهامات الأمريكية والأوروبية والأمم المتحدة ضد صمت الحكومة السودانية على جرائم التطهير العرقي، ووصف منسق العمليات الإنسانية للأمم المتحدة في السودان بأن ما يحدث في دارفور هو أكبر كارثة إنسانية.

وفي هذه الأثناء قام كوفي عنان وكولين باول وزير الخارجية الأمريكية السابق بزيارة منطقة دارفور، مما دفع عنان إلى تصعيد لهجته ضد السودان، فصرح آن ذاك أن الأمر قد يحتاج إلى تدخل عسكري خارجي لوقف القتال في دارفور، وهو ما أكد عليه بعد ذلك بقليل توني بلير رئيس الوزراء البريطاني، وإن كانت لهجة عنان خلال زيارته في الأسبوع الثالث من مايو ٢٠٠٥ إلى دارفور قد ركزت على البعد الإنساني، وكانت أكثر تفائلاً وأقل حدة.

وقد لوحظ أن الاهتمام الدولي المفاجئ بمشكلة دارفور ومأساتها الذي بدأ مفاجئاً خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٤، واستمر بشكل أو بآخر حتى كتابة هذه السطور (ديسمبر ٢٠٠٦) لم يحدث بالنسبة لمآسى الفلسطينيين والعراقيين، وانتقد عنان في ذلك الوقت على أساس أنه أصبح طرفاً في الحملة الرئاسية الأمريكية، ولكن بقصد تحسين صورته لدى الولايات المتحدة، خصوصاً بعد تصريحه عن خطأ غزو العراق، وبداية تصعيد الولايات المتحدة لفضيحة النفط مقابل الغذاء وتورط ابنه في التحقيقات. ولكن عنان الذي أفرغ جعبة نقده للإدارة الأمريكية قبيل نهاية مدته في الأسبوع الثاني من ديسمبر ٢٠٠٦، اتجه بكل نقده إلى الحكومة السودانية وحدها.

والحق أنني تابعت مشكلة دارفور منذ تحريكها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤ وكان واضحاً أن المشكلة تتخذ أبعاداً مختلفة أبرزها البعد الإنساني على أرض الواقع، والبعد الذي يعكس دور المشكلة في توتر

العلاقات الإقليمية للسودان ، أما البعد الأهم فهو الصراع الأمريكي السوداني على دارفور بحيث أعتزمت أن أصدر هذه الدراسة في أواسط عام ٢٠٠٥ على أساس أن المشكلة هي صراع بين محاولات التدويل وبين محاولات التهدة ووضع المشكلة في حجمها الطبيعي، ولكن التطور السريع للحدوث خاصة الإلحاح الأمريكي على نشر قوة دولية في دارفور وضمود الحكومة السودانية في رفض هذا الإلحاح، دفعني إلى التريث عاما ونصف لأن التطورات الأخيرة توحى بأن نمط العراق قد يتكرر في دارفور وهو تطور بالغ الخطر أستوجب المسارعة إلى إصدار هذه الدراسة.

ونأمل أن تضيف الدراسة جديداً في مجال تنوير الرأي العام وتبصيره بالقضايا العربية.

والله غالب على أمره

د. عبد الله الأشعل

القاهرة ديسمبر ٢٠٠٦